قانون المالية لسنة 2023

في إطار القانون العضوي رقم 18–15 المتعلق بقوانين المالية

La loi des finances 2023 dans la cadre de la loi organique 18–15 relative aux lois des finances

يلس شاوش بشير
أستاذ التعليم العالي
مخبر الاستثمار والتنمية المستدامة
جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، وهران

تاريخ الاستلام: 2023/06/29 تاريخ القبول: 2023/06/29 تاريخ النشر: 2023/06/30

ملخص:

جاء قانون المالية لسنة 2023 تطبيقا لأحكام القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية فيما يخص تنفيذ المعايير التي على أساسها يتم توزيع الاعتمادات بانتهاج ميزانية الأهداف والنتائج. ولا شك أن الإصلاح على هذا المستوى سيكون تدريجيا. أما فيما يخص الموارد المالية وخاصة الجبائية منها، تعرف الأحكام المالية التي تنظمها نوعا من الاستمرارية، بحيث يبقى قانون المالية السنوي يعتني خصيصا بالجباية بغرض تحيين التشريع الجبائي وجعله يتماشى مع المتطلبات المتغيرة للوضع الاقتصادي والاجتماعي. من تم تدخل سنويا تعديلات جزئية على التشريع الجبائي الجاري به العمل أو تكمل بعض أحكامه. ومثال ذلك التعديلات التي مست الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على القيمة المضافة والرسوم العقارية والإجراءات الجبائية، إلخ. أما عن الأحكام خارج الجباية، نذكر منها الأحكام المنظمة للحسابات الخاصة للخزينة، أو المنظمة لعمليات استيراد السيارات الأقل من ثلاث سنوات.

الكلمات المفتاحية:

قانون المالية، جباية، حسابات خاصة للخزينة، رسم عقاري، ضريبة على الدخل الإجمالي، ضريبة جزافية وحيدة.

Résumé

La loi de finances pour 2023 est venue mettre en application la loi organique n° 18-15 relative aux lois de finances et la mise en œuvre de nouveaux critères de répartition des crédits par rapport aux objectifs et aux résultats. Mais en raison de son ampleur, cette réforme nécessitera une application progressive. En revanche, s'agissant des ressources financières, notamment fiscales, les dispositions législatives qui les régissent connaissent une relative stabilité, du fait que les lois de finances annuelles traitent essentiellement de la fiscalité pour adapter la législation fiscale aux réalités socio-économiques toujours en mouvement. De ce fait, les lois de finances apportent annuellement des modifications partielles ou compètent la législation fiscale en vigueur. Parmi ces modifications, en 2023, celles ayant touché l'impôt sur le revenu global, la taxe sur la valeur ajoutée, les taxes foncières et les procédures fiscales. Concernant les dispositions autres que fiscales, citons les dispositions relatives aux comptes spéciaux du trésor, ou encore les règles concernant l'importation des véhicules de moins de trois ans.

Mots clés :

Loi des finances ; fiscalité ; comptes spéciaux du trésor ; Taxe foncière ; IRG ; Impôt forfaitaire unique.

المؤلف المرسل: الاسم الكامل، **الإيميل**: yelleschaouche.bachir@univ-oran2.dz

عنوان المقال: قانون المالية لسنة 2023: في إطار القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية

مقدمة

يعد قانون المالية الأداة التي بواسطته تنفذ أو تحقق السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، كما أنه الوسيلة التي بموجبها يكيف التشريع الاقتصادي والمالي مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي المتغير والمتجدد[1]. لكن مع صدور القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية في سنة 2018، أصبحت قوانين المالية تستخدم لتحقيق أهداف ونتائج مسطرة مسبقا. أتى القانون العضوي بإصلاحات جديدة تتمثل على الخصوص في انتهاج ميزانية الأهداف والنتائج[2]، مع تدعيم الصلاحيات الرقابية للبرلمان في المجال المالي. كما أدراج لأول مرة مصطلح جديد في المالية العامة يتمثل في النفقات الجبائية[3]. وتجدر الملاحظة من أن فكرة تأطير العمليات المالية للدولة بموجب قانون عضوي بالرغم من أهيمتها لم تتجسد فعليا إلا ابتداء من سنة 2018، أي بعد 23 سنة من تاريخ دسترتها سنة 2008[4].

ويكون قانون المالية لسنة 2023 أول قانون يحضر وينفذ وفقا لأحكم القانون العضوي[5]. لقد أعيد النظر في هيكلة قانون المالية مع إرفاقه بعدة جداول من شأنها تعطي صورة أكثر وضوحا عن استخدام الأموال العمومية. ويرتكز التعديل أساسا على المعايير التي على أساسها توزع الاعتمادات المالية وهي الأهداف والنتائج. أما فيما يخص الموارد، وخاصة منها الجبائية، حافظ قانون المالية على طابعه التقليدي، أي أن معظم أحكامه تتعلق بالموارد الجبائية: من ضمن 72 مادة التي احتواها قانون المالية 2023، 50 منها تخص الجباية، أي ما يعادل نسبة 75% من مجموع المواد. أما ما تبقى من الأحكام فإنها تتعلق بالجمارك، والاملاك العمومية، وأحكام مختلفة أخرى.

أولا – الأحكام الجبائية

تنصب هذه التعديلات خصوصا على بعض الأحكام المتعلقة بالضريبة على الدخل الإجمالي، والرسم العقاري، والرسم على القيمة المضافة وكذا الإجراءات الجبائية.

1. *الضريبة على الدحل الإجمالي فيما يخص الإيجارات العقارية* *(المادة 5 تعجل المادة 104 من ق.ض.م.)*

للتذكير، خلافا للمداخيل الناتجة عن النشاط (الأرباح التجارية وغير التجارية، الأجور...) التي تخضع للضريبة التصاعدية، فإن المداخيل الناتجة عن إيجار العقارات تخضع للضريبة النسبية، بحيث بلغ سعرها لغاية سنة 2021 : 7% بالنسبة لإيجار العقارات السكنية، و15% بالنسبة لإيجار المحلات ذات الطابع التجاري أو المهني، وكذا العقارات غير المبنية، و10% بالنسبة لإيجار العقارات ذات الاستعمال الفلاحي.

لكنه ابتداء من سنة 2022، أعيد النظر في جباية الإيجارات العقارية للقضاء على التمييز الموجود بين جباية المداخيل الناتجة عن النشاط وتلك الناتجة عن الأملاك. تمثل هذا الإصلاح في تطبيق إخضاع ضريبي مؤقت بمعدل 7% على مبلغ الإيجارات السنوية الإجمالية الذي يتجاوز 600.000 دج، (أي 50.000 دج شهريا) يتم خصمه من الإخضاع الضريبي النهائي للدخل الإجمالي. و في سنة 2023 تم رفع هذا المبلغ من 600.000 دج إلى 1.800.000 دج (150.000 دج شهريا) أي أصبح ثلاثة أضعاف مما كان عليه. ويكون الغرض من هذا التعديل، إخضاع الإيجارات العقارية التي يتجاوز مبلغها السنوي 1.800.000 دج للضريبة التصاعدية حسب الجدول التصاعدي المحدد في المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة والمبين أدناه.

الجدول التصاعدي للضريبة على الدخل الإجمالي

(مادة 104)

قسط الدخل الخاضع للضريبة	معدل الضريبة
لا يتجاوز 240.000 دج	% 0
من 240.001 دج إلى 480.000 دج	% 23

من 480.001 دج إلى 960.000 دج	% 27
من إلى 960.000 دج إلى 1.920.000 دج	% 30
من 1.920.001 دج إلى 3.840.000 دج	% 33
أكثر من 3.840.000 دج	% 35

2. الاعفاءات الجبائية *(المادة 6 المعدلة والمتممة للمادة 138 ق.ض.م.)*

أصبح التشريع الجبائي يميز بين الإعفاءات الدائمة التي تبقى الاستثناء، والإعفاءات المؤقتة. ومن بين الإعفاءات الدائمة التي أضافها قانون المالية 2023، الإعفاءات الممنوحة لتعاونيات الصيد البحري وتربيات المائيات واتحاداتها... أما فيما يخص الاعفاءات المؤقتة، تطبق على أرباح الودائع في حسابات الاستثمار المنجزة في إطار العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية. مدة هذا الإعفاء 5 سنوات ابتداء من سنة 2023.

3. وجوب إعادة استثمار مبلغ الإعفاءات الجبائية *(المادة 9 معدلة للمادة 142 ق.ض.م.)*

يتعين على المستفيدين من إعفاءات وتخفيضات جبائية من الضريبة على أرباح الشركات، إعادة استثمار مبلغ 30% من هذه الإعفاءات أو التخفيضات في أجل 4 سنوات ابتداء من تاريخ إقفال السنة التي خضعت للنظام التفضيلي. يقتطع المبلغ الواجب استثماره من الربح القابل للتوزيع للسنة المعنية في حدود 30% من هذا الأخير. تستثنى من إعادة الاستثمار المزايا، الجبائية للشركات المنشأة عن طريق الشراكة بين الشركات، عمومية أو خاصة، مع شركات أجنبية.

4. عن قابلية المبالغ المدفوعة نقدا للخصم *(المادة 10 معدلة للمادة 169 ق.ض.م.)*

أدخل على المادة 169 من قانون الضرائب المباشرة تعديلان. الأول من حيث حجم المبلغ القابل للخصم الذي تم رفعه من 300.000 دج إلى 1.000.000 دج مع احتساب كل الرسوم. أما التعديل الثاني جاء من حيث طريقة الدفع: يتم قبول الخصم عندما يسدد مبلغ الفاتورة عن طريق الدفع نقدا في حساب بنكي أو بريدي. وبهذه المادة يكون قانون المالية 2023 ألغي المنشور الصادر عن المديرية العامة للضرائب بتاريخ 8 فبراير 2018 الذي كان يعتبر الدفع في الحساب البنكي للممون دفعا نقديا[6].

5. خصم النفقات المصروفة في إطار البحث العلمي (المادة 11 معدلة للمادة 171 ق.ض.م.)

تدعيما لنشطات البحث العلمي تم رفع سقف النفقات المخصومة من الدخل أو الربح إلى 30 % عوض 10 % من هذا المبلغ وفي حدود سقف يساوي 200.000.000 دج عوض 100.000.000 دج :

- النفقات المصروفة في إطار البحث والتطوير داخل المؤسسة،
- النفقات المصروفة في إطار برامج الابتكار المفتوح المحققة مع المؤسسات الحاصلة على علامة "مؤسسة ناشئة" أو "حضانة أعمال". start up ou incubateur

تحدد هذه الأنشطة بموجب قرار مشترك بين الوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالبحث العلمي.

6. الرسم العقاري والقيمة الإيجارية الجبائية لاحتسابه (المادة 13 معدلة للمادة 261 ق.ض.م.)

يحتسب الرسم العقاري على أساس القيمة الإيجارية الجبائية للعقار الخاضع للضريبة. قانون المالية لسنة 2022 راجع كيفية احتساب القيمة الإيجارية الجبائية. يحدد أساس فرض الضريبة بناتج القيمة الإيجارية الجبائية لكل متر مربع للملكية المبنية. وتحدد هذه القيمة بـ 520 دج بالنسبة للمحلات التجارية، و1038 دج بالنسبة للمحلات المهنية، عن كل متر مربع. ويطبق على الأساس الخاضع للضريبة تخفيض

يساوي 2 % سنويا لمراعاة قدم الملكية ذات الطابع السكني على أن لا يتجاوز 25 % كحد أقصى. كما يطبق على القيمة الإيجارية الجبائية معدل ترجيحي (coefficient de pondération) حسب المنطقة والمنطقة الفرعية. تقسم كل منطقة إلى 3 مناطق فرعية :

المنطقة الفرعية 1 : تضم البلدية مقر الولاية،

المنطقة الفرعية 2 : تضم البلدية مقر الدائرة،

المنطقة الفرعية 3 : تضم باقي البلديات.

تم تحديد معاملات الترجيح الخاصة بالمنطقة والمنطقة الفرعية بموجب قرار مشترك بين الوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالداخلية والجماعات المحلية[7].

معاملات الترجيح

	البلدية مقر الولاية	**البلدية مقر الدائرة**	**باقي البلديات**
الشمال			
المحلات السكنية	1.71	1.71	1.71
المحلات المهنية	1.72	1.72	1.72
الهضاب العليا			
المحلات السكنية	1.57	1.28	1.14
المحلات المهنية	1.57	1.29	1.14
الجنوب			
المحلات السكنية	1.43	1.14	1.00
المحلات المهنية	1.43	1.14	1.00

7. حقوق التسجيل الخاصة بعمليات الترقية العقارية *(المادة 17 تعدل المادة 258 من قانون التسجيل)*

تعفى من رسم نقل الملكية العقود التي تتضمن بيع البنايات أو جزء منها ذات الاستعمال السكني المنجزة بعنوان عملية الترقية العقارية. قانون المالية لسنة 2023 استثنى الاستفادة من هذا الإعفاء العقود التي تتضمن بيع المحلات ذات الاستعمال التجاري أو المهني المترتبطة بعمليات الترقية العقارية.

8. الرسم على القيمة المضافة *(المادة 19 تعدل المادة 2 من قانون الرسوم على الأعمال)*

تخضع وجوبا للرسم على رقم الأعمال عمليات بيع العقارات الذات الاستعمال السكني أو الموجهة لإيواء النشاط المهني أو التجاري المنجزة في إطار نشاط الترقية العقارية كما هو محدد في التشريع الساري المفعول وكذا تلك المتعلقة بعمليات **بيع** المحلات ذات الاستعمال الصناعي. وأن هذه المادة جاءت تعديلا للصياغة السابقة لنفس المادة التي قصدت عمليات **البناء** عوض عمليات **البيع**.

9. قابلية خصم الرسم على القيمة المضافة حالة تسديد مبلغ الفاتورة نقدا *(المادة 23 تعدل المادة 30 من قانون الرسم)*

قبل 2023 لم يكن من الممكن خصم الرسم على القيمة المضافة (déduction de TVA) عندما يسدد مبلغ الفاتورة الذي يتجاوز 100.000 دج نقدا. قانون المالية لسنة 2023 رفع هذا السقف إلى 1.000.000 دج. كما يمنح هذا الحق عند تسديد مبلغ الفاتورة عن طريق الدفع نقدا في حساب بنكي أو بريدي. وهذا تماشيا مع شروط خصم الأعباء المشار إليه أعلاه فيما يخص تحديد الربح الخاضع للضريبة.

10. إخضاع السجائر الالكترونية للرسم الداخلي على الاستهلاك *(المادة 22 تعدل المادة 25)*

على غرار السجائر العادية، أخضع قانون المالية 2023 السجائر الإلكتروني ووسائل شحن أو إعادة شحن الأجهزة الإلكترونية للرسم الداخلي على الاستهلاك بنسبة 40 %.

ثانيا – إجراءات جبائية

1. الضريبة الجزافية الوحيدة *(المادة 33 تعدل المادة 3 و 3 مكرر).*

أحدث قانون المالية لسنة 2022 بالنسبة للمهن غير التجارية النظام الجبائي المبسط، وجاء بعده قانون المالية 2023 ليمنح أصحاب هذه المهن إمكانية الاختيار بين نظام الربح الحقيقي والنظام المبسط. لكن اختيار هذه الأنظمة لا رجعة فيه.

2. التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة *(المادة 34 تعدل المادة 21)*

في الأصل، كان يمارس التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة على الأشخاص الطبيعيين الخاضعين للضريبة على الدخل الإجمالي. جاء قانون المالية 2023 ليوسع من مجال تطبيق هذا التحقيق ليشمل الأشخاص الخاضعين للضريبة على الثروة. بمناسبة هذا التحقيق يقوم الأعوان المحققون بمراقبة التطابق بين المداخيل المصرح بها والذمة المالية والعناصر المكونة لنمط معيشة البيت الجبائي من جهة، والعناصر المكونة لثروته من جهة أخرى.

3. رفع سقف اختصاص رؤساء المصالح الضريبية للبت في النزاعات الجبائية *(المادة 37, 38، 39)*

نظرا للتضخم المالي، تم رفع سقف اختصاص رؤساء المصالح الضريبية للبت في النزاعات الجبائية حسب المستويات التالية :

- بالنسبة لرئيس مركز الضرائب : يرفع السقف من 50.000.000 دج، إلى 70.000.000 دج،
- بالنسبة لرئيس المركز الجواري للضرائب : يرفع السقف من 20.000.000، إلى 30.000.000 دج،
- بالنسبة للمدير الولائي للضرائب التماس الرأي المطابق للإدارة المركزية بالنسبة لكل شكوى يتجاوز مبلغها 200.000.000 دج، إلى 300.000.000 دج المادة 79 معدلة.
- بالنسبة لمدير كبريات المؤسسات فيما يخص الشكوى بالقضايا التي تفوق مبالغها الإجمالية 400.000.000 دج، يتعين عليه الأخذ بالرأي المطابق للإدارة المركزية (8 أشهر)، تم رفع هذا السقف إلى 600.000.000 دج (المادة 44 تعدل المادة 172).

4. النزاع الجبائي في مرحلته القضائية: الطعون في القرارات الصادرة عن المحاكم ومحاكم الاستئناف الإدارية

كان النزاع الجبائي في مرحلته القضائية تنظر فيه المحاكم الإدارية كقاض أول درجة، ومجلس الدولة كقاضي استئناف. أما الطعن بالنقض لم يكن معمولا به في المواد الإدارية إلا استثناء. بإنشاء محاكم الاستئناف الإدارية تطبيقا للتعديل الدستوري لسنة 2020[8]، أصبح النزاع الجبائي يجري على مرحلتين: المحكمة الإدارية الابتدائية ثم محاكم الاستئناف المستحدثة، وأصبح مجلس الدولة عندئذ محكمة نقض[9]. وجاء قانون المالية لسنة 2023 ليجعل النزاع الجبائي ينسجم مع النظام الجديد للقضاء الإداري بعد الإصلاح الدستوري لسنة 2020[10].

أحكام جمركية

من بين الاحكام الجمركية التي وردت في قانون المالية المادة 52 التي أحدثت مادة 210 مكرر ضمن قانون الجمارك، الهدف منها رفع اليد عن البضائع بعد انتهاء الآجال القانونية...

ثالثا – أحكام مختلفة

من بين الأحكام المختلفة التي تضمنها قانون المالية لسنة 2023 الترخيص باستيراد السيارات الأقل من ثلاث سنوات. لقد سبق لقانون المالية لسنة 2020 أن أنشأ هذا الترخيص[11]، إلا أنه لم يعرف أي تطبيق له. وكان الترخيص أنداك يقتصر على السيارات السياحية فقط، دون السيارات النفعية. جاء قانون المالية لسنة 2023 ليعدل من النظام السابق حسب شروط جديدة[12].

– *مجال تطبيق الترخيص بالاستيراد:* يستفيد من هذا الترخيص الأشخاص الطبيعيون والمقيمون بالنسبة للسيارات السياحية والسيارات النفعية ذات حمولة لا تفوق 3.5 طن بنقل السلع، نقل الأشخاص بك أب)، شريطة أن تكون سيارات كهربائية، أو سيارات هجينة (بنزين / كهرباء)، أو سيارات بنزين (essence). وبذلك استبعدت من هذا الترخيص السيارات التي تسير بالغزوال. أما عن مدة الاستفادة، فهي مرة واحدة كل 3 سنوات.

يستفيد الحاصل على الترخيص من مزايا جبائية تلخص فيما يلي:

– بالنسبة للسيارات الكهربائية : تخفيض **80%** من مبلغ مجموع الرسوم،

– بالنسبة للسيارات ذات محرك بمكبس وإيقاذ شرارة (بنزين) أو هجين (بنزين وكهرباء) التي تساوي أو تقل عن سعة أسطواناتها (cylindrée) عن 1800 سم^3، تستفيد من تخفيض 50% من مبلغ مجموع الرسوم أما السيارات التي تفوق سعة أسطوانتها 1800 سم^3، نسبة التخفيض لا تتعدى 20% من مبلغ مجموع الرسوم.

كما أضاف قانون المالية 2023 إمكانية التنازل لفائدة الأفراد المقيمين من قبل الممثليات الدبلوماسية والقنصلية الأجنبية وممثليات المنظمات الدولية المعتمدة وكذا من قبل أعوانها، شريطة أن يكون التنازل بالعملة الوطنية فقط ولا يمكن تحويله نحو الخارج[13].

رابعا – جداول قانون المالية لسنة 2023

للمرة الأولى ألحق قانون المالية بسبع (07) جداول، من شأنها تضفي نوعا من الشفافية في التعامل بالأموال العمومية. وهي على التوالي :

الجدول "أ" : الإيرادات (المادة 73).

الجدول "ب" *: الاعتمادات المفتوحة للسنة والموزعة حسب كل وزارة أو مؤسسة عمومية وحسب البرامج وحسب التخصيص.* لأول مرة تدرج في نفس الجدول اعتمادات التسيير واعتمادت التجهيز.

الجدول "ج" : *قائمة الحسابات الخاصة للخزينة ومحتواها*. إلا أن هذا الجدول تضمن ثلاثة أصناف فقط من الحسابات: الحسابات التجارية، و حسابات التخصيص الخاص، و حسابات التسبيقات والقروض/ وهذا من أصل الست أصناف التي نص عليها القانون العضوي.

الجدول "هـ" *: قائمة الضرائب والإخضاعات الأخرى وحواصلها المخصصة للدولة والجماعات المحلية.* ويحتوي على : 1. الضرائب والرسوم المخصصة جزئيا للجماعات المحلية، 2. الضرائب والرسوم المخصصة كليا إلى الجماعات المحلية، 3. الإخضاعات الجبائية المنجمية المخصصة للجماعات المحلية، 4. الإخضاعات الجبائية البيئية المخصصة للجماعات المحلية.

الجدول "و" *: الرسوم شبه الجبائية : تقديرات الرسوم شبه الجبائية لسنة 2023.*

الجدول "ز" *: الاقتطاعات الإجبارية غير الجبائية الموجهة لتمويل هيئات الضمان الاجتماعي.*

الجدول "ح" *: النفقات الجبائية.*

خامسا – نظام الحسابات الخاصة للخزينة في القانون العضوي 18-15

وتطبيقاته في قانون المالية لسنة 2023[14]

من أهم الجداول الملحقة بقانون المالية، الجدول "ج" المتضمن قائمة الحسابات الخاصة للخزينة. تكمن أهمية هذه الحسابات في الدور الذي تلعبه في تمكين السلطة التنفيذية من تحقيق الأهداف الاقتصادية أو الاجتماعية خارج إطار الميزانية العامة للدولة وذلك بغية الحصول على نوع من المرونة في تسييرها، وفي مدى تمتع السلطة التشريعية في متابعة هذه الحسابات ومراقبتها... إنها تشكل استثناء عن مبدأين جوهريين في القانون البرلماني : مبدأ الوحدة ومبدأ عدم التخصيص في النفقات وهو المبدأ الذي نصت عليها المادة 38 من قانون 18-15. وبالرغم من التنصيص على هذا المبدأ إلا أنها أدخلت عليه استثناء يتمثل خصوصا في الحسابات الخاصة للخزينة. غير أنه يمكن أن ينص قانون المالية صراحة تخصيص إيرادات لتغطية بعض النفقات : الحسابات الخاصة للخزينة. "تبين هذه الحسابات *العمليات التي تدخل ضمن مجالات خاصة مبررة بالمرونة في التسيير والتي لا تتلاءم طبيعتها مع احترام مبادئ الميزانية*[15].

حدد القانون العضوي 06 أصناف من الحسابات وهي :

- الحسابات التجارية،
- حسابات التخصيص الخاص،
- حسابات القروض والتسبيقات،
- حسابات التسوية مع الحكومات الأجنبية،
- حسابات المساهمة والالتزام،
- حسابات العمليات النقدية.

وتجدر الملاحظة من أن قانون المالية لسنة 2023 لم يفصح إلا عن ثلاث أصناف من الحسابات المفتوحة وهي: الحسابات التجارية : وعددها 03، وحسابات التخصيص الخاص : وعددها 88، وحسابات التسبيقات والقروض : وعددها 20. وبذلك يكون العدد الإجمالي للحسابات المفتوحة

والمصرح بها: 112 حساب. أما الأصناف الأخرى من الحسابات : حسابات التسوية مع الحكومات الأجنبية وحسابات المساهمة والالتزام، وحسابات العمليات النقدية، لم يتناولها قانون المالية لسنة 2023.

أما فيما يخص التصويت على هذه الحسابات، تكون النفقات مهما كانت طبيعتها بما فيها تلك المتعلقة بالحسابات الخاصة للخزينة موضوع تصويت إجمالي (المادة 77- 2 من القانون العضوي). ولكن فيما يخص تصويت البرلمان عليها يتم بشكل إجمالي أي أن البرلمان لا يصوت إلا على الحد الأقصى للنفقات المرخص بها لكل صنف من أصناف الحسابات الخاصة. وبالتالي، تبقى المراقبة البرلمانية جد ضيقة بحيث أنها لا تشمل الموارد ولا نوعية النفقات بالنسبة كما أنه أصبحت لا تنصب على صنف الحسابات بمجمله، كما كان الشأن في قانون 1984. مما يعطي للحكومة مرونة وحرية كبيرة في التصرف في الأموال المحولة لهذه الحسابات خارج مراقبة البرلمان. إلا أن أكثرها استخداما تبقى حسابات التخصيص الخاص التي أصبحت تهدد فعالية المبادئ الجوهرية التي تقوم عليها المالية العامة من وحدة وشمول وتوازن. ثم يليها في الاستعمال صنف حسابات التسبيقات والقروض. أما الحسابات التجارية يبقى اللجوء إليها ناذرا ولا نعرف عنها حاليا أمثلة.

الخاتمة

جاء قانون المالية لسنة 2023 تطبيقا لأحكام القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية فيما يخص تنفيذ المعايير التي على أساسها يتم توزيع الاعتمادات (ميزانية الأهداف والنتائج)، ولا شك أن الإصلاح على هذا المستوى سيكون تدريجيا. أما فيما يخص الموارد المالية وخاصة الجبائية منها، تعرف الأحكام المالية التي تنظمها نوعا من الاستمرارية والاستقرار، إلا أن هذا لم يمنع المشرع من استخدام قوانين المالية كأداة لتحيين التشريع الجبائي وجعله يتماشى مع المتطلبات المتغيرة للوضع الاقتصادي والاجتماعي. ولقد انتهز المشرع المالي الإجراءات السريعة المرتبطة بإعداد قوانين المالية للإدراج سنويا ضمن هذه القوانين أحكاما لا تمت بأي صلة بموضوعها مستهدفا بذلك تعديل مختلف التشريعات الجاري بها العمل دون أن يكون لها ارتباط بموضوع قوانين المالية. ومثال ذلك الأحكام التي تضمنها قانون المالية لسنة 2014 المتعلقة بنزع

الملكية أو الاستثمار أو مهنة المحاسبين، إلخ[16]. وللتصدي لهذا الانحراف التشريعي، جاء القانون العضوي 2018 لوضع حد لهذه الممارسات بأن منع، بصريح النص، إدراج أي حكم في قوانين المالية ما لم يتعلق الأمر بموضوعها (المادة 9). وسيكون للمحكمة الدستورية دور مهم في مراقبة مدى احترام المشرع لهذا الحكم. وتجدر الملاحظة من أن قانون المالية لسنة 2023 اقتدى بهذا الحكم.

المراجع

[1] – انظر يلس شاوش بشير: *التطبيقات العملية لقوانين المالية وانعكاساتها على صلاحيات البرلمان*، مجلة مجلس الأمة: الفكر البرلماني، العدد: 03، جوان 2003، الصفحة من 29 إلى 39، انظر كذلك:

YELLES CHAOUCHE Bachir, *La loi de finances, un instrument de régulation économique. Le cas de la loi de finances pour 2009,* Annales de la Faculté de Droit, 2011, n° 03, p. 29 à 43.

[2] – انظر:

Jean Pierrre CAMBY, *La réforme du budget de l'Etat. La loi organique relative aux lois de finances*, LGDJ, 2002 ; voir également DENIDENI Yahia, *La pratique du système budgétaire de l'Etat en Algérie,* OPU, 2002 ; Mohamed Tahar BOUARA, *Les finances publiques. L'évolution de la loi de finances en droit Algérien*, Pages Bleues, Alger, 2007.

[3] – القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية العدد: 53، 2018، معدل بالقانون العضوي رقم 19-09 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019، الجريدة الرسمية العدد: 78، 2019. انظر كذلك رأي المجلس الدستوري رقم 2018/02 المؤرخ في 2 غشت 2018 المتعلق مراقبة مطابقة القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية العدد: 53.

[4] – المادة 123 من الدستور 2008.

[5] – انظر المادة 89 من القانون العضوي. لقد تضمنت هذه لمادة في بدايتها إمكانية تغيير تاريخ دخول القانون العضوي حيز التنفيذ بموجب قانون المالية، غير أن المجلس الدستوري اعتبر هذا الحكم غير مطابق للدستور لكونه يمس بمبدإ توزيع الصلاحيات بين القانون العضوي وقوانين المالية، قرار المجلس الدستوري رقم 2018/02 المذكور أعلاه.

[6] - انظر

DGI, Circulaire n° 03/MF/DGI/DLRF/LF18 du 8 février 2018 (site de la DGI, rubrique législation fiscale) Cette circulaire assimile les versements effectués par un client en espèce au compte bancaire ou postal de son fournisseur à des paiements en espèces.

[7] – قرار وزاري مشترك مؤرخ في 10 نوفمبر 2023 يحدد المعاملات والمناطق والمناطق الفرعية المعمول بها لحساب وعاء الرسم العقاري على الممتلكات المبنية وتلك غير المبنية وحساب وعاء الرسم على رفع القمامة المنزلية، الجريدة الرسمية عدد 03، 2023.

[8] – المادة 165 فقرة 2 من دستور 2020.

[9] – القانون رقم 22-07 المؤرخ في 5 مايو 2022 المتضمن التقسيم القضائي، الذي حدد عدد محاكم الاستئناف الإدارية بست محاكم، وهي : الجزائر، وهران، قسنطينة، ورقلة، تمنغاست، وبشار، الجريدة الرسمية العدد: 32، 2022. ثم جاء المرسوم التنفيذي رقم 22-435 المؤرخ في 11 ديسمبر 2022 ليحدد الاختصاص الإقليمي لمحاكم الاستئناف الإدارية والمحاكم الإدارية، الجريدة الرسمية العدد: 84، 2022.

[10] – انظر المادتين 40 و41 من قانون المالية 2023.

[11] – المادة 110 من قانون المالية 2020.

[12] – المادة 66 من قانون المالية لسنة 2023 تعدل المادة 110 من قانون المالية لسنة 2020.

[13] – مرسوم تنفيذي رقم 23-74 مؤرخ في 20 فبراير 2023، الجريدة الرسمية عدد : 11، 2023.

[14] – انظر في هذا المجال : يلس شاوش بشير، *المالية العامة. المبادئ العامة وتطبيقاتها، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، 381، صلاحيات البرلمان في مجال الحسابات الخاصة للخزينة*: حسابات التخصيص الخاص، مجلة مجلس الأمة: الفكر البرلماني، عدد خاص، ديسمبر 2003، الصفحة من 108 إلى 119.

[15] – المادة 41 من القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية.

[16] – تضمن قانون المالية لسنة 2014 عدة أحكام عدل بموجبها تشريعات مختلفة : إتمام القانون رقم 91-11 المتعلق بنزع الملكية للمنفعة العمومية (المادة 37)، تعديل القانون رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار (المواد من 56 إلى 60)، تعديل القانون رقم 08-15 المحدد لقواعد مطابقة البنايات وإتمام إنجازها (المادة 94)، تعديل القانون رقم 10-01 المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب (المادة 78)، تعديل وإتمام القانون رقم 01-14 المتعلق بتنظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها (المواد من 69 إلى 71).